دراسة احصائية وتحليلية حول الغلاء في لبنان ②

دور الاحتكار في ارتفاع الاسعار الجنوني

في هذه الحلقة تتابع «الهدف» دراسة موضوع الغلاء وتكشف النقاب عن دور الاحتكار في الارتفاع الجنوني للأسعار، في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب ـ الاحتكار وغلاء مواد البناء

يحتل قطاع البناء مكانا مهما في النشاط الاقتصادي اللبناني.

كان البناء يمثل عام ١٩٦٨، ٤٫٥٪ من الناتج المحلي القائم وتقدر بعض الدراسات ان نسبته قد ارتفعت في عام ١٩٧٣ الى اكثر من ٦٪.

كما يقدر الدخل الوطني من قطاع البناء عام ١٩٧٣ بنحو ٢٣٠ مليون ليرة على اساس ان هذا الدخل كان عام ١٩٧٠ حوالي ٢١٨ مليون ليرة وبنمو بمعدل وسطي مقداره ٢٠٪ استنادا الى احصاءات المحاسبة الوطنية لعام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠.

ويكمن اهمية قطاع البناء ايضا في استيعابه نسبة لا بأس بها من اليد العاملة فقدرتها دراسة وزارة التصميم لعام ١٩٧٠ بـ ٣٥٠٫٠٠٠ عامل يمثلون ٦٥٫٥٪ من العاملين في لبنان باستثناء الفلسطينيين والسوريين غير المقيمين(١).

(وتقدرهم بعض المصادر ما بين عشرة وخمسة عشر الف عامل).

ومن ناحية اخرى ربط نشاطات وفروع صناعة عديدة بالبناء وتطوره كصناعة الاسمنت والالمنيوم الخشبي والمنجور الحديدي وصناعات الدهانات وصناعات الانارة والدفئة وغيرها.

ويمكننا ان نعتبر ان الفروع الصناعية التالية ترتبط مباشرة او غير مباشرة بالبناء والسكن(٢):

	عدد المصانع	عدد العمال	الرأسمال (بملايين الليرات)
ـ المحاصيل المنجمة غير المعدنية (اسمنت، كلس، جفصين، بلاط سيراميك)	٥٦٢	٢٠٫٦٥١	١٦٥
ـ الصناعات المعدنية الرئيسة (حديد، المنيوم)	٨	٦٧٦	٢٨
ـ المصنوعات المعدنية غير الآلات	٣٦١	٨٠٦٩٠	٨٧
ـ الخشب	١٩١	١٠٫٧٩١	٢٣
ـ المفروشات والاثاث	٤٨٧	٤٫٨٨٩	٤٥
ـ مقالع الحجارة والدلدان والرمل	٢٩١	١٤٫١١٢	٦
	١٤٩٨	١٩٫٨١٠	٣١٤

ويمثل هذه القطاعات الصناعة حوالي ٣٠٪ من حجم اعمال الصناعة اللبنانية و ٢٧٪ من العمال الصناعيين.

ويمكننا ايجاز اهمية قطاع البناء في الاقتصاد اللبناني على النحو التالي:

	الدخل المحلي القائم (بملايين الليرات)	العمالة
قطاع البناء الصناعات	عام ١٩٧٣ ٢٣٠ ٣١٢	عام ١٩٧٠ ٣٥٠٫٠٠٠ ١٩٤٫٠٠٠
	٦٤٢	٥٤٤٫٠٠٠

وهكذا يمثل دخل القطاع المذكور حوالي ٩٫٥٪ (٦٤٢ من اصل ٦٧١٥ مليون) من الدخل المحلي القائم لعام ١٩٧٣ واكثر من ١٠٪ من العمالة لعام ١٩٧٠ (البالغة ٥٣٨٤٠٠٠ شخص).

تطور قطاع البناء بوتيرة رافقت ووازت وتيرة نمو الاقتصاد اللبناني بشكل عام في الخمسنات والستينات.

الا ان القطاع سجل قفزته الكبرى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٤ و ١٩٦٦ اذ ارتفع اسهامه في الناتج المحلي القائم من ١٧٨ مليون ليرة الى ٢٣١ مليون ليرة اي بزيادة ٣٠٪ وطرأ تراجع ملحوظ في اواخر عام ١٩٦٦ بسبب ازمة انترا وانسحب على عام ١٩٦٧ بسبب حرب الخامس من حزيران. فانخفضت مساهمة قطاع البناء في الناتج المحلي عام ١٩٦٧ الى ١٩٥٫٥ مليون ليرة والى ١٩٣٫٧ مليون عام ١٩٦٨(٣).

وظلت حركة قطاع البناء تعاني ازمة جمود وتراجع حتى عام ١٩٧١ (وقد تأثرت من الناحية السياسية باحداث نيسان ١٩٦٩ وخريف ١٩٦٩ وربيع ١٩٧٠ وانتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٠ وغيرها).

واخذت الحركة تستعيد حيويتها تدريجيا الى ان بلغت ذروتها خلال ١٩٧٢ والنصف الاول من ١٩٧٣ واحدى الاشارات الواضحة لهذا التوسع هو ارتفاع مبيع الترابة في لبنان خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة:

١٩٧١ = ٩٥٩٫٥٧١ طن
١٩٧٢ = ١٤٢٫٤٦٠٫٥ طن
١٩٧٣ = ١٤٧٢١٫١٥٨ طن(٤)

ورغم هذا التوسع في السنوات الاخيرة فان ازمة السكن لا تزال تتفاقم عاما بعد عام: فبينما يزيد الطلب على السكن خاصة في بيروت بالعشر سنوات المقبلة تدل على انه استنادا الى الزيادة المرتقبة في عدد السكان سيكون من الضروري تأمين حوالي ٣١٨ الف وحدة سكنية (متوسط افراد العائلة خمسة) اما اذا استمر معدل البناء كما هو حاليا (اي انتاج ما بين ١١ الف و ١٤ الف وحدة سكنية سنويا) فسيكون النقص خلال السنوات العشر المقبلة حوالي ١٫٠٤٠٫٠٠٠ وحدة سكنية مما سيؤدي الى ارتفاع مضطرد لبدلات الايجار والى مشكلة سكنية حادة بالنسبة للفئات الشعبية.

مقابل هذا العجز في تأمين الحاجة السكنية للبلاد، نلاحظ ان بدلات الايجار ترتفع بنسب كبيرة عاما بعد عام: منذ عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٢ ارتفعت بدلات الايجار حوالي مئة بالمئة فاجرة الغرفة الواحدة مثلا في منطقة برج حمود البسيعة او الشياح او غيرها من المناطق الشعبية ارتفعت من حوالي ٦٠ ليرة الى ١٢٠ ليرة شهريا وايجار البيت العادي المتوسط ارتفع من ١٥٠ ليرة عام ١٩٦٦ الى حوالي ٣٠٠ ـ ٣٢٥ ليرة شهريا عام ١٩٧٣.

وقد انعكس هذا الارتفاع الكبير لبدلات الايجار على المصرف الشهري للعائلات الشعبية: فبينما كانت تخصص هذه العائلات حوالي ٢٥٪ من مصروفها للسكن في عام ١٩٦٦ (حسب دراسة عن ميزانية العائلة اعدتها وزارة التصميم) اصبحت العائلات المكونة حديثا تخصص للسكن ما يزيد عن ٣٥٪ من المصروف الشهري. وبما ان النسبة المخصصة للغذاء قد زادت ايضا بسبب الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار المواد الغذائية فان الزيادة في الحالتين كانت على حساب الصرف على الصحة والتعليم واللبس والتنقل والترفيه وعكست انخفاضا فعليا في مستوى المعيشة لدى الطبقات الشعبية والفقيرة.

وفي الشهرين الاخرين انقلبت موجة التوسع والنمو في قطاع البناء وحصل تراجع كبير وسريع. فقد بلغت المساحات الاجمالية التي رخص بالبناء عليها خلال كانون الثاني ١٩٧٤ ٥٢٤٫٠٠٠ متر مربع في مقابل ١٥٢٫٠٠٠ متر مربع في كانون الاول ١٩٧٣ اي تراجع بمعدل ٩٢٪ (النهار ٧٤/٢/٢٥) ونضيف النهار: «لم يسبق ان عرفت حركة البناء مثل هذا التراجع منذ سنتين حتى خلال الفترات التي كانت تشهد احداثا. ومن غير المنتظر ان ينحسن وضع حركة البناء خلال الاشهر المقبلة اذا استمرت الظروف التي كانت وراء هذا التراجع».

ولكن، ما هي الظروف التي تقف وراء هذا التراجع، والتي ادت الى عجز العرض عن تأمين حاجات اللبنانيين الى السكن والى ارتفاع جنوني في بدلات الايجار، هذا من دون الحديث عن تردي جودة البناء وعن تجهيزاته («البزارية»)..

احدى الظروف الاساسية كانت الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار مواد البناء خلال عام ١٩٧٣(٥).

وهكذا تكون اربعة اسعار الترابة بنسبة ٢٥٪ والخشب اكثر من ٣٠٠٪ والحديد ١٥٠٪ والبحص ١٠٠٪ والرمل ٢٠٠٪ الخ..

من الذي يقف وراء هذه الزيادة المخيفة التي ساهمت في نكبة قطاع البناء الحالة وفي رفع بدلات الايجار؟

يقف وراءها حفنة من المحتكرين الذين يتحكمون بانتاج هذه المواد وتهريبها واسعارها ويضاعفون اي ارتفاع طفيف يحدث في المواد المستوردة الى تدخل في انتاج مواد البناء ويمتعون بأساليب اقتصادية وغير اقتصادية دخول اي مزاحم قد يكسر الاسعار ويهدد الارباح الخيالية التي يحققونها.

سوف نحاول ان نستعرض بعض هذه الاحتكارات والى سياستها على ارتفاع اسعار المواد الاولية التي يعتمد عليها قطاع البناء.

١ ـ فرع الحديد والصلب: في لبنان معملان لانتاج الحديد البيروم والمجدول للبناء(٦)

الشركة اللبنانية للصناعة بطرابلس:

رأسمالها العامل حوالي ٢٥ مليون ليرة ـ اعضاء مجلس ادارتها: رضوان غندور، فاضل غندور، واصف غندور، هاشم غندور، محمد مساوي، نجيب المال، سليم بطرس الخوري، جوزف بولس.

الطاقة الانتاجية الفعلية للشركة ٨٠٫٠٠٠ طن سنويا.

«كونسوليدتي ستيل ليبانون»:

رأسمالها العامل حوالي ٢٣ مليون ليرة ـ مجلس ادارتها: مايك ابو زيد، الشيخ فؤاد الدحداح، توما هاوف، الفرد خوري، خوزه ابو زيد.

الطاقة الفعلية للشركة ٧٠٫٠٠٠ طن سنويا.

تنتج الشركتان حاليا نحو ١٥٠ الف طن سنويا وتغطيان بذلك معظم حاجة البلاد من الحديد، اذ لا يستورد اكثر من ٣٠ الف طن سنويا، وهي مستوردات تمثل السوكتان او بعض الانواع التي لا ينتجهما المعملان.

اشيء المعملان في اوائل الستينات وتمكنا بعد مضي بضع سنوات من الحصول على حماية جمركية مقدارها ١٨٪ من اصل القيمة بضاف اليها ٢٤٥٪ رسما بلديا.

ما يعني استيفاء هذا الرسم بالنسبة لارباح المعملان ولاسعار الحديد؟

ان سعر طن الحديد حاليا في الاسواق العالمية يراوح بين ٧٥٠ و ٨٠٠ ليرة. وعندما يريد احد استيراده عليه ان يدفع بسعا يوازي ١٨ + ٢٤٥ = ٢٦٥٪ اي ١٧٥ ليرة يضاف الى ٢٥ ليرة تحفات مرفأ وسواها.

وهكذا تصبح كلفة الطن واصلا الى بيروت الف ليرة، وتجاه هذا الوضع لم يعد في امكان احد استيراد الحديد وبيعه وتأمين بعض الربح لان الانتاج المحلي يتمتع بافضلية ٢٠٠ ليرة على الطن ناتجه عن الرسم الجمركي(٧).

هذا الوضع يؤمن للمعملين ربحا مضمونا من الرسم وحده يبلغ (٢٠٠ × ١٥٠٫٠٠٠ طن) نحو ٣٠ مليون ليرة سنويا عدا الارباح الصناعية والارباح التي يحققها اصحاب المعملين في التحكم في التوزيع والاسعار ومن طريقة دفع الضرائب وغيرها من الامور المعروفة.

والفعل يحدد «كارنيل» الجديد المؤسسات التجارية التي يحولها البيع لتجار نصف الجملة والمفرق وتنسق معها سياسة الاسعار والعمليات محصورة اليوم بثماني مؤسسات: فيليب خير، بولس فياض، طنوس حداد، مؤسسة درويش يوسف حداد، منير خوري، محلات جورج خوري واولاده، شركة حلاق التجارية، جان بارد واولاده.

ولكن رب قائل بانه يجب حماية الصناعة الوطنية وتشجيعها. بالطبع عندما تكون هذه الصناعة صناعة فعلية.

الصناعة القائمة حاليا تقتصر على استيراد البانك بقياسات معينة وسحبها وترفيعها وتحويلها الى قضبان ملساء ومضلعة. الصناعة التصنيع التي تستحق الحماية هي التي تبدأ بصنع قذاف الحديد وحديد الخردة والتي تتطلب تجهيزات ضخمة وعدد عمال يتجاوز الالاف وتؤمن قيمة مضافة وطاقة عالية نسبيا.

اما القيمة المضافة حاليا من قبل المعملان فلا تتجاوز الـ ١٥٪. ومن ناحية اخرى بلغت نسبة الارتفاع في اسعار الحديد اكثر من ٧٢٪ خلال عام ١٩٧٣ (من ٥٥٠ ليرة للطن الى نحو الف ليرة).

٢ ـ الخشب: سجلت اسعار الخشب على انواعه في لبنان ارتفاعا كبيرا ومطردا في عام ١٩٧٢. وقد تراوحت نسبة الارتفاع بين ٥٠٪ و ١٠٠٪ وتضاعفت بالنسبة الى اصناف معينة. وقد تطورت الاسعار بالنسبة لاهم الاصناف على الشكل التالي(٨):

الصنف	المتر المكعب في نهاية ٧٢	المتر المكعب في نهاية ٧٣	الزيادة	استهلاك لبنان في العطف
الخشب السويدي	٢٨٠	٥٥٠	٪١٠٠	٤٠٫٠٠٠
الشوح الرومانى	٢٣٥	٦٥٠	٪١٧٧	١٠٠٫٠٠٠
الشوح الروسي القصير	٢٠٠	٤٠٠	٪١٠٠	١٠٠٫٠٠٠
خشب الزان	٠١٩٠	٧٠٠	٪٢٦٨	٤٥٫٠٠٠

ولكي نكون فكرة عن الارباح الخيالية التي يحققها المحتكرون نكتفي بالمثل التالي: اسود التجار خلال عام ١٩٧٢ ٢١٫٣٨٨ طن اي ما يوازي ٤٥٫٠٠٠ متر مكعب من خشب الزان الروماني وقد كان سعر الاسترداد لهذه الكمية ١٠٨٧١٫٥٠٠ ليرة اي ٢٤٥ ليرة للمتر المكعب(٩) اما السعر الداخلي للمتر المكعب من الزان الروماني فقد كان في عام ١٩٧٢ حوالي ١٩٠ ليرة اي ٨٫٥٥٠٫٠٠٠ ليرة فيكون الفرق بين سعر الاسترداد وسعر البيع ٦٫٦٧٨٫٥٠٠ ليرة (او ١٤٨٫٥ ليرة للمتر المكعب). وحتى لو اعتبرنا ان الربح الصافي بعد خصم جميع انواع المصاريف يصل الى خمسة ملايين ليرة (وهذا حد ادنى) يكون الربح على سعر الاسترداد اكثر من ٢٧٥٪.

اما فيما يتعلق بارتفاع الاسعار بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ فتجمع المصادر الاقتصادية الغربية على انه تراوح في الاسواق العالمية ما بين ٤٠٪ و ٦٠٪ حسب الاصناف. وقد عكس المحتكرون هذا الارتفاع في السوق الداخلية اضعافا اضعاف اذ تراوحت زيادة الاسعار بالنسبة للاصناف الاربعة المذكورة في الجدول اعلاه بين ١٠٠٪ و ٢٦٨٪.

من هم هؤلاء المحتكرون؟

يسيطر على تجارة الخشب مجموعة من سبعة تجار يتقاسمون فيما بينهم السوق حسب النسبة التالية:

فاضل غندور	٢٠٪
ابناء بشارة كرم	٢٠٪
بدير وجيا ضو	١٠٪
احمد زكي كباره	
وولده وشركاه	١٠٪
محمصاني وسنو	١٠٪
مساقاوي اخوان	١٠٪

وتسيطر المجموعة على اكثر من ٩٠٪ من تجارة الخشب في لبنان.

كذلك تحدد وكلاء البيع من تجار المفرق في بيروت والمناطق ليبقى زمام الامور في يدها. وهناك ٤٠ تاجرا في بيروت وضواحيها ١٠ في صيدا و ١٠ في طرابلس و ٦ في زحلة و ٣ في صور.

نفس المجموعة تسيطر ايضا على جزء كبير من صناعة الاخشاب المحلية تهيمن ثلاث شركات اساسية على هذا القطاع الصناعي(٩).

«شركة الخشب المضغوط للمساكن الشعبية»، راسمالها حوالي ٢٥ مليون ليرة، مجلس ادارتها: فاضل غندور، واصف غندور، سليم بطرس الخوري.

«الشركة الوطنية لصناعة الخشب» (سنيبوا)، راسمالها العامل حوالي ستة ملايين ليرة، مجلس ادارتها: كميل دكاش، ايلي حليم ضو، رفيق هندي، جورج سركيس، انطوان فضول، سعيد ملحم.

«الشركة اللبنانية لصناعات الاخشاب المجمعة» (اوكال)، راسمالها العامل حوالي خمسة ملايين ليرة، مجلس ادارتها: حسين صحناوي، جورج اصفر، رفول فخري، فيليب الخازن وانطوان بشارة كرم.

نلاحظ ان فاضل غندور وانطوان بشارة كرم، اللذين يسيطران على ٦٠٪ من تجارة الخشب في لبنان، يملكان ايضا مساهمات اساسية في اثنين من اصل ثلاثة مصانع التي تنتج الالنيه والماكس والمضغوط في لبنان ـ ولذلك يمكن اعتبارهما بالفعل «ملكا الخشب في لبنان»، يتحكمان بالمناوبة مع بعض الحلفاء والشركاء بعادة للمبيدورا هاما في قطاعات صناعية وزراعية وعقارية متعددة (الوبيليا، المنجور الخشبي، الصناديق الخشبية لعبئة الفواكه الخ...).

٣ ـ فرع الترابة: سيطر شركتان كبيرتان على انتاج الترابة في لبنان وهما: «شركة الترابة الوطنية»، و «شركة الترابة اللبنانية». وقد تطور انتاجهما خلال السنوات الماضية على النحو التالي:

السنة	المبيع المحلي (الطن)	التصدير (الطن)
١٩٧١	٩٥٩٫٥٧١	٥٨٤٫٥٨٤
١٩٧٢	١٤٢٫٤٦٠٫٥	٣٧٩٤٨٨٧
١٩٧٣	١٤٧٢١٫١٥٨	٣٠٧٩٠٧

يقول السيد جان اصفر الناطق باسم الشركتين «انا ما زلنا نبيع بالسعر الرسمي المحدد منذ ٩ سنوات تقريبا وهو ٥٤٥ ليرة للطن» ومنذ عدة اشهر كانت الترابة تصل الى الورشات بسعر ٦٣ ليرة للطن (اي بما يتضمن اجور النقل من شكا الى بيروت والمناطق زائد ربح تجار الجملة والمفرق) (١٠).

اما في الاشهر الاخيرة فقد بدأت تصل الى الورش باكثر من ٧٣ ليرة للطن(١١)!

هذه الزيادة بنسبة عشر ليرات للطن الواحد منذ تشرين الاول ١٩٧٣ تمثل ربحا اضافيا لا يستهان به وعبئا جديدا على قطاع البناء. فقد كان المبيع المحلي للترابة خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من ١٩٧٣ على الشكل التالي(١٢):

تشرين الاول	١٢٤٫٠٠٠ طن
تشرين الثاني	٩٠٤٫٠٠٠ طن
كانون الاول	٩٤٤٫٠٠٠ طن
المجموع	٢٠٨٤٫٠٠٠ طن

ونستنتج من ذلك ان الربح الاضافي المحقق من جراء ارتفاع سعر الطن عشر ليرات يفوق المليوني ليرة لبنانية وذلك في مدة ثلاثة اشهر فقط.

اين ذهب هذا الربح الاضافي؟ يحاول ممثلو شركتي الترابة الغاء مسؤولية رفع الاسعار على التجار الذين يتغلون الترابة من المصنع الى مستودعاتهم ثم يبيعونها الى الورش، ويلمح ممثلو الشركتين الى ان التجار يتذرعون بازدياد الطلب بشكل واسع بعد احداث ايار وحرب تشرين وبازدياد الضغط على الشاحنات وعلى وسائط نقل الترابة لرفع اسعار المبيع وحتى الانتجار بينما الشركة التي توزع الادوار على التجار الراغبين بالشراء.

ومن ناحية اخرى تقول بعض المصادر ان شركتي الترابة تعمدان الى تصدير كميات كبيرة على حساب حاجة الاسواق الداخلية كما يشكو فريق من التجار من عدم اعطاء الشركتين بونات كافية للراغبين.

من الممكن التساؤل هل ان التجار يستأثرون وحدهم بهذه الارباح الاضافية المحترمة اما ان اطرافا اخرى تحصل على قسم منها عن طريق التفضيل في منح البونات والادوار للتجار المستعدين للتعاون والمشاركة في الارباح؟ الربح من العشر ليرات اذا حسبناه على اساس سنوي حوالي ١٢ مليون ليرة لبنانية اما الربح المعلن على اساس السعر الرسمي تسليم شكا (٥٤٥ ليرة) فتراوح حسب بيانات الشركتين بين ٥ و ٥ ملايين ليرة(١٣).

لكن بعض المصادر المطلعة تقول ان الكلفة الفعلية للطن الترابة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ ليرة لبنانية. وعلى كل حال فمن المعروف ان الطن يباع خارج لبنان بحوالي ٣٨ ليرة. وبما اننا نفترض ان الشركتين لا تبيعان في الخارج بخسارة فتستطيع تحديد الحد الاقصى لكلفة الطن بـ ٣٥ ليرة. وبذلك تكون تركيب سعر الطن واصلا الى الورشات على الشكل التالي:

٣٥ ليرة الحد الاقصى لسعر الكلفة
١٠٥ ليرة ـ ضريبة داخلة ـ
و ٥ ليرات ضريبة على الاستهلاك ـ تستوفيها الدولة مباشرة من المستهلك لدى تسليم الترابة.
٦٥٫٥ اجور نقل وارباح «طبيعية» لتجار الجملة والمفرق.
٤٨ ليرة المجموع
زائد
١٥ ليرة الحد الادنى للربح الفعلي للشركتين
١٠ ليرات الربح الاضافي المحقق من جراء سعر الطن في الاشهر الاخيرة من ٦٣ الى ٧٣.
٧٣ ليرة المجموع

واذا اعتبرنا ان المعدل السنوي للمبيع المحلي للترابة كان في السنتين الاخيرتين ١٤٢٫٠٠٠٫٠٠٠ طن يكون الحد الادنى الربح الفعلي للشركتين ١٨ مليون ليرة والربح الاضافي الذي يقاسمه التجار وشركاؤهم ١٢ مليون ليرة..

وبذلك تكون السعر الفعلي الذي يدفعه قطاع البناء لشراء ١٤٢٫٠٠٠٫٠٠٠ طن من الترابة ٨٨٤٦ مليون ليرة منها ٨ ملايين ضرائب للدولة و ٣٠ الى ٣٥ مليون ليرة ارباح للشركتين وللتجار..!

هوامش

Enquête sur la population active au Liban — Ministère du Plan 1970.

(١) وزارة الاقتصاد الوطني ـ مصلحة الصناعة ـ المجموعة الاحصائية الصناعية لعام ١٩٧٠.
(٢) وزارة التصميم العام ـ مديرية الاحصاء المركزي ـ الحسابات القومية للجمهورية اللبنانية ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ص/٩
(٣) النهار ـ ٧٤/١/٢٣ ـ مقابلة مع السيد جان اصفر
(٤) النهار ـ ٧٣/١٠/٢٨ ـ ٧٣/١١/١٤ ـ ٧٤/٢/١٧
(٦) دليل الشركات المساهمة اللبنانية ١٩٧٣ ـ ص ١٠٨٣ ـ ١١٧٠
(٧) النهار ١٩٧٣/١١/٢٧
(٨) النهار ١٩٧٣/١١/٢٢
(٩) احصاءات التجارة الخارجية ١٩٧٢ ـ ص ١٠٧
(١٠) دليل الشركات المساهمة اللبنانية ـ الطبعة العاشرة ١٩٧٣ ـ ـ ـ ١٣٠٥ ـ ١٣٢٨
(١١) النهار ١٩٧٤/١/٢٣ ـ النهار ١٩٧٣/١٢/٣٠
(١٢) النشرة الاحصائية الشهرية ـ وزارة التصميم العام ـ كانون الاول ١٩٧٣ ـ ص ٢٣
(١٣) دليل الشركات المساهمة اللبنانية ـ ١٩٧٣ ـ ص ١٠٧٦ ـ ١٢٦٣

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٥ ـ شباط ١٩٧٤
ـ الحديد (ل/طن)	٢٨٠	٩٨٫	١٤١٫٠٠
ـ الخشب (ل/متر مكعب)	٢٠٠	٦٥٠	٨٠٠
ـ الرمل (ل/طن)	٣	١٠	
ـ البحص (ل/طن)	٦	١١	١٢
ـ المسامير (الربطة)	٣	٦	
ـ الترابة	٦٣	٧٢	
ـ الفساطل المزيفة	+ ٢٠٪	+ ١٠٠٪	
ـ الالمنيوم			+ ٧٪